أعضاء في مجلس «دمشق» ينتقدون ارتفاع أقساط المدارس الخاصة ويطلبون تمديد عطلة «الربيع»

مدير سياحة دمشق: مطاعم تقدم خدمات إضافية غير مطلوبة من الزبون خوفاً من «المالية»؟!

مدير التربية: الإناث يسيطرن على التعليم وقرار تمديد العطلة يعود للوزارة

| فادي بك الشريف

أكد مدير السياحة في محافظة دمشق ماجد عز الدين أن أصحاب منشآت سياحية يضطرون في عدد من المطاعم إلى تقديم خدمات إضافية على الطاولة، خوفاً من المالية والغرامات الكبيرة تحسباً من أي لجنة مفاجئة من المالية أو الانفاق الاستهلاكي أو الاستعلام الضريبي.

وخلال رده على انتقادات أعضاء مجلس المحافظة، أوضح عز الدين أن تقديم الخدمات غير المطلوبة من الزبون في المطاعم هو أمر مخالف بموجب القانون، مضيفاً، إن المنشآت السياحية تخضع لرسم الإنفاق الاستهلاكي وتم تطبيق الربط الالكتروني المباشر لأغلب المنشآت مع وزارة المالية.

وبحسب مدير السياحة، فإن اللجنة الرقابية من المالية إن قامت بجولة على إحدى المنشآت، لا تقتنع بأن هذه الطاولة أو تلك لم يطلب شيئاً، ما يدفع عدد من المنشآت إلى وضع خدمات على الطاولة تحسباً لأي لجنة مفاجئة، معتبراً أن وضع عبوة المياه ليس الهدف منها (فتح طاولة) وإنما تغطية المنشأة لنفسها خوفاً من التعرض للمخالفة التي تعتبر كبيرة جداً.

وأضاف عز الدين: هناك تأثير لارتفاع أسعار المحروقات وحوامل الطاقة على عمل المنشآت السياحية، مؤكداً وضع أسعار جديدة العام الماضي راعت التوازن بين المستثمر والزبون، لكن هناك عقبات تواجه القطاع السياحي وتشكل عبئاً على المواطن، ليصار إلى دفع ضريبة الإنفاق الاستهلاكي.

وشدد مدير السياحة على وضع لائحة بالأسعار في مكان بارز، علماً أنه تم تشكيل لجان الرقابة المشتركة عملاً بالقانون الناظم لعمل السياحة.

هذا وشهدت جلسة المجلس انتقادات للأجور الكبيرة التي تتقاضاها المدارس الخاصة والتي باتت تتفوق على أجور الجامعات الخاصة وذلك على الرغم من وعود الوزير على حد تعبير أعضاء في المجلس بوضع محددات للأقساط في المدارس الخاصة، ناهيك عن التراخي في مسألة الخدمات والمرافق في المدارس العامة وانتشار ظاهرة (القمل) ونقص الكوادر التدريسية التي تتسرب إلى المدارس الخاصة، والمطالبة بضرورة تمديد العطلة الانتصافية بسبب موجة البرد وتأخر وصول مازوت التدفئة، إضافة إلى إعادة النظر بالاختيار الترشيحي.

وخلال رده على المداخلات، أكد مدير التربية سليمان اليونس أن هناك حالة تنافسية مع المعاهد الخاصة، من خلال إقامة دورات من اتحاد الشبيبة ونقابة المعلمين بدمشق، مضيفاً: أزعم بأن الدورات منافسة وتضم نخبة من المدرسين ذوي الخبرة وبأجور مقبولة وشبه رمزية، مع الأخذ بعين الاعتبار ذوي الشهداء وجرحى الحرب والعائلات الفقيرة.

وأضاف: هناك من يبحث عن اسم معهد معين من باب «البريستيج»، لكن هذه حالة خاصة لا يمكن تعميمها.

وحول الأقساط المدرسية، قال مدير التربية: هي محددة بموجب المرسوم ٥٥ ضمن تصنيف المدارس، والمديرية جاهزة لمتابعة أي شكوى خطية.

هذا التصريح استدعى تدخل أعضاء في المجلس للتأكيد أن ارتفاع الأقساط يشمل كل المدارس، وعليه رد المدير: «سأعتبر نفسي أنا الشاكي وسيتابع الموضوع عبر لجنة المتابعة في التعليم الخاص بالمديرية».

وأضاف: هناك ٤ مدارس للمتفوقين، وهناك حاضنة لهم، معتبراً أن معظم المتفوقين خلال الـ ٥ سنوات الماضية، يتخرجون من مدارس عامة وليست خاصة.

وقال اليونس: إن النظام التربوي يغلب عليه الطابع الأنثوي لذلك نجد حالات إجازات الأمومة يتم تغطيتها بالوكالات والتكليف، كما تم الإعلان عن وكالات اختصاصية للموسيقى والرياضة والمعلوماتية.

وبحسب مدير التربية، تتم صيانة المدارس دائماً في الصيف، إلا في الحالات الطارئة ما يستدعي التدخل بشكل فوري بعد الدوام، علماً أنه يتم تعقيم الخزانات خلال فترة العطل وهذا الأمر ضمن المتابعة تجنباً لأية مشاكل صحية.

وفيما يخص الامتحان الترشيحي، يعتبر مهماً جداً، وخاصة أنه كان قبل ذلك آلاف الطلاب غير الجديين يتقدمون، ويتم افتتاح قاعات امتحانية لكن نفاجأ بأعداد قليلة، مضيفاً: الامتحان هو لتهيئة الطالب وتمييز الطالب الجدي من عدمه.

ونفى مدير التربية وجود أي تسريب للأسئلة في الامتحانات النصفية التي انتهت منذ أيام، ذاكراً أن موضوع تمديد العطلة الانتصافية هو قرار وزاري.

من جانبه لفت نقيب المعلمين في دمشق عهد الكنج إلى أن الدورات التعليمية الخاصة بنقابة المعلمين والشبيبة منتشرة على كافة الجغرافية في المحافظة بأسعار رمزية جداً أو مناسبة للطلبة والمعلمين.

وقال الكنج: فيما يخص خزانة تقاعد المعلمين، فإنها بحاجة إلى تعديل بعض مواد القانون الخاص بخزانة التقاعد، علماً أن الموضوع مطروح بجدية كبيرة من أعضاء المجلس المركزي لنقابة المعلمين وهو بحاجة إلى مؤتمر عام للنقابة وسيتم العمل عليه، مضيفاً: من يصل بالخدمة في احتساب مدة ٢٥ سنة يحصل على الراتب التقاعدي من خزانة التقاعد من دون النظر لعمر الستين.

هذا وركزت مطالبات أعضاء مجلس المحافظة على ضرورة عودة المعسكرات الإنتاجية بدمشق، ليؤكد أحد الأعضاء أنه ليس من المعقول ألا يتم تمويل كلفة معسكر إنتاجي بـ١٠ ملايين، في ظل المبالغ التي تصرف في مجالات أخرى؟

كما انتقد الأعضاء واقع نقص الأدوية في مشافي القطاع العام وعدم الاهتمام بالنظافة.

وخلال بدء أعمال المجلس تطرق أحد الأعضاء إلى وجود حالة إسعافية لا يوجد لها عناية مشددة في مشفى المجتهد، ليؤكد رئيس المجلس محمد إياد الشمعة بعد ١٠ دقائق، أنه تمت معالجة الأمر وقبول المريض.

كما طالب أعضاء في المجلس بضرورة تحول نادي المحافظة إلى ناد ربحي يمول نفسه بنفسه، على حين قدم رئيس النادي محمد السباعي لمحة عن نشاطات النادي وخططه والمشاريع التي يعمل عليها والإنجازات التي حققها على صعيد الألعاب.

وفيما يخص مطالبات أعضاء المجلس بمتابعة واقع عمل المخاتير والأجور التي يتم تقاضيها، قال عضو المكتب التنفيذي محمد قيس رمضان: نتعرض دائماً لتساؤل مفاده: لماذا لا يتم تغيير المخاتير؟ مضيفاً: الأمر مرتبط بوجود شكوى قانونية حقيقية أو إجماع من أعضاء المجلس وكتب من جهات رسمية حول اسم معين، والنقطة الثانية ترتبط بوجود بديل للمختار.

ولفت رمضان إلى تشجيع من لديه الكفاءة بالتقدم والترشح لتولي مهمة المختار ضمن اشتراطات محددة.

في السياق، استدعى الحديث عن تسعيرة المخاتير لقاء تقديم الخدمات، تأكيد أحد الأعضاء بالقول: المختار لا يطلب مبلغاً محدداً، لكن «أنت وذوقك»؟!

وقال عضو المكتب التنفيذي: أي مختار يطلب مبلغاً ولا ينفذ المعاملة إلا بموجب هذا المبلغ المحددة، هنا دورنا كجهة مسؤولة عن الأمر، لكن يتم ذلك بموجب شكوى محددة ليصار إلى اتخاذ الإجراء اللازم.

> حول تعرفة «المخاتير».. أحد الأعضاء: هو لا يطلب مبلغاً ولكن «أنت وذوقك»

الواقع الأمني يتصدر أولى جلسات محافظة اللاذقية.. ومظاهر غير أخلاقية في الحدائق

قائد الشرطة لـ«الوطن»: تسيير دوريات لقمع ظاهرة سرقة السيارات

| اللاذقية – عبير سمير محمود

تصدر الواقع الأمني والخدمي الجلسة الأولى لأعمال الدورة العادية لمجلس محافظة اللاذقية، مع طروحات من أعضاء بالمجلس حول أهمية ضبط الأمن والحفاظ على الأمان، خاصة في الفترات المسائية مع انعدام الرؤية بفعل انقطاع الإنارة عن الشوارع في ظل التقنين الكهربائي ما أدى إلى جرائم سرقة خاصة بالسيارات خلال الآونة الأخيرة.

وبحضور قائد الشرطة في اللاذقية اللواء عبدو كرم، طالب عدد من أعضاء المجلس بضرورة ضبط الظواهر غير الطبيعية في بعض شوارع وحدائق المحافظة ومنها ازدياد حالات كسر وسرقة السيارات من جهة، ومن جهة ثانية المظاهر غير الأخلاقية في حدائق عامة على مرأى الجميع حسب ما ذكروا.

وأكد اللواء عبدو كرم لـ«الوطن»، العمل الدائم والتعاون القائم بين جميع الجهات لضبط الأمن والأمان بالمحافظة، مشدداً على حرص الوحدات الشرطية على خدمة المواطن بشكل عام.

وأشار كرم إلى تسيير دوريات راجلة ومشاة لقمع ظاهرة جريمة سرقة السيارات، مبيناً أنه تم ضبط عدة سرقات مؤخراً منها عملية سرقة ٧ سيارات في شارع واحد عبر كسر الزجاج وسرقة السيارة، وتم توقيف الفاعلين.

وحول المظاهر غير الأخلاقية في الحدائق، أكد كرم متابعة أي شكوى بهذا الخصوص وضبط كل من يمارس هذه الحالات الخادشة للحياء وتوقيف من يقوم بها لمجرد الشبهة بالمخالفة.

من جهته، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، أهمية تعاون جميع الجهات في المحافظة والعمل ضمن فريق واحد للنهوض بالمجال الخدمي وكل المجالات الأخرى.

وشدد حبيب على بذل الجهود الممكنة في خدمة الوطن والمواطن، والمتابعة بعمل المجلس لتنفيذ الخطط الموضوعة وتطبيق برامج العمل واستكمال المتبقي منها على الصعد كلها وفي المجالات الاقتصادية والثقافية والخدمية.

وأشار رئيس المجلس إلى العمل على استثمار الإمكانيات المتاحة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها بلدنا، منوهاً بالثقة الموجودة لتجاوز التحديات وتحقيق الانتصار الكامل في حربنا ضد الإرهاب.

ويستمر مجلس المحافظة بعقد جلساته بالدورة الأولى للعام الجاري حتى يوم الأربعاء المقبل.

المطالبة بشركة نقل عام لوقف فوضى القطاع الخاص

خلاف على أسس توزيع الموازنة وفشل بإقرارها في جلسة مجلس محافظة طرطوس

| طرطوس- ربا أحمد

شهدت الجلسة الأولى لمجلس محافظة طرطوس في دورته الحالية التي بدأت أمس الأحد مشادات عديدة حول إمكانية تغيير أحد بنود توزيع الموازنة المستقلة على الوحدات الإدارية البالغة ٨ مليارات ليرة فقط ومناقشة الأسس المعتمدة لذلك ومشاركة أعضاء مجلس المحافظة لمجالس الوحدات الإدارية بوضع مشاريع العام ووضع ذات الأولوية.

حيث طرح رئيس لجنة الموازنة حسان ناعوس على المجلس إمكانية تعديل البند السابع من أسس توزيع الموازنة والذي يعتمد على مؤشرات الإنفاق والاعتماد لكي لا يعاقب الموطنون في وحدات إدارية لم تستطع سابقاً إنفاق موازنتها بحيث تستطيع المجالس المحلية إعداد الخطة بإشراف أعضاء مجلس المحافظة المعنيين بالمنطقة وتعطى اعتمادات متوازنة للوحدات بهدف التنمية المتوازنة والذهاب للمجالس الأقل إنفاقاً واعتمادات والمزاوجة بينهما وبالتالي إعطاء الموازنة وفق أرقام ترتيب الوحدات والتي تبدأ بـ(٩٨- ٩٧) وهكذا لحين إنهاء الكتلة المالية المراد إنفاقها.

الأعضاء أكدوا أنه من غير الملزم للبلديات دعوة أعضاء مجلس المحافظة ويجب تسطير كتاب خطي من المجلس يطالبهم بذلك، كما طالبوا بتأجيل إقرار الموازنة لحين موافاة المجلس بأضابير مشاريع الوحدات الإدارية لتوزيع الأموال عليها وفق الأولوية والابتعاد عن تعديل الأسس المتبعة فالوحدات التي لم تجهز أضابير مشاريعها هي وحدات فاشلة وليس بالضرورة تعديل الأسس من أجلها.

بينما كان رأي البعض أن تجهيز الأضابير سيحتاج لأشهر وستختلف الأسعار لحين ذلك . وأن الأمر يحتاج لجلسة استثنائية.

وأشاروا إلى ضرورة التوجه نحو مشاريع إنتاجية كمداجن ومعامل ومحطات معالجة والابتعاد عن الصيانات والخدمات التي تستنزف الموازنات .

بينما طلب البعض إلغاء أسس التقييم السابقة والاعتماد على عدد السكان ليكون التوزيع أقرب للعدالة بحضور الأعضاء ولجنة الموازنة ومجلس الوحدة الإدارية.

وعليه أقرت رئيسة مجلس محافظة طرطوس عليا محمود تأجيل مناقشة الأسس إلى جلسة الغد لحين دراستها من قبل الأعضاء بتأن والتي سيتم إرسالها إلى كل عضو عبر تطبيق واتس.

من ناحية أخرى طالب الأعضاء بحضور المسؤولين عن شركة تكامل بطرطوس لحل جميع الإشكاليات المتعلقة بالتطبيق ومطالبة المحافظة بإحداث مراكز لتكامل متعددة لحل مشكلة الازدحام وقلة الموظفين.

إضافة إلى حضور شركة المحروقات لمناقشة الكميات التي ترد للمحافظة وكيفية توزيعها، وضرورة رفع مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء للمطالبة بإحداث شركة عامة للنقل الداخلي تكون مسؤولة عن النقل ووقف الفوضى التي أحدثها القطاع الخاص لأن وقوف المواطنين وانتظارهم على مفارق الطرق لساعات باتا غير مقبولين وهي معاناة كبيرة يجب حلها.

كما طالب أحد الأعضاء بحضور مجلس مدينة طرطوس واتحاد عمال طرطوس لمناقشة مشكلة استئمار كراج طرطوس وسبب فشل مناقصته في كل مرة.

ووعدت رئيسة المجلس بناء على طلب الأعضاء برفع مذكرة إلى المجلس الأعلى للإدارة المحلية تطالب بإمكانية إعادة النظر بأجور جلسات أعضاء مجلس المحافظة.

مجلس محافظة دير الزور يبدأ دورته الأولى

لطفي لـ«الوطن»: المناطق التي لم تصلها الكهرباء منذ عشر سنوات تنتظر انتهاء خط الـ٦٦

| عبد المنعم مسعود

بدأ مجلس محافظة دير الزور أمس أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٢٣ بحضور المحافظ فاضل نجار واستعرض المحافظ ما تم إنجازه من مشروعات خدمية وتنموية في المحافظة خلال العام الماضي مشيراً إلى الدعم الحكومي المقدم لمحافظة دير الزور والذي أسهم بحالة التعافي التي تشهدها معظم القطاعات لافتاً إلى أهمية الدور المنوط بمجلس المحافظة وشدد على ضرورة متابعة العمل والتواصل مع الأهالي وتلبية احتياجاتهم مؤكداً على التعاون بين جميع الجهات بما يلبي احتياجات المواطن ويسهل تعاملاته.

مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي بين أن واقع التغذية الكهربائية في المحافظة يرتكز على مخصصات المحافظة من كمية التوليد كاشفا ان حصة المحافظة تبلغ ٤٧ ميغا يتم توزيعها على أساس ٧ ميغا للقطاع السابع لري الأراضي الزراعية و١٥ ميغا تذهب لمدينة الشحيل ويتبقى ٢٥ ميغا واط.

وقال لطفي في تصريح لـ«الوطن»: إن عملية توزيع هذه الـ٢٥ ميغا واط يكون بواقع ٥ ساعات قطع وبين ٣٠ إلى ٤٠ دقيقة وصل أضف إلى ذلك وجود خطوط مستثناة من التقنين سواء كانت لتأمين عمل محطات المياه أو المشافي أو خطوط إستراتيجية أخرى، مشيراً إلى أن ما وصل إلى المحافظة من محولات قبل فترة من الوزارة تم توزيعها على ريف المحافظة في كل من البوكمال والريف الغربي.. فإن المناطق التي لم تصلها الكهرباء منذ عشر سنوات مثل قرى الشويط الغربية ودبلان ومدينة صبيخان وتشرين ودوير تنتظر انتهاء خط الـ٦٦ الذاهب إلى محطة الجلاء من محطة الميادين والذي تم تعهيده ويعوق الانتهاء منه الأجواء الشتوية الحالية.

ويؤكد لطفي أنه وبمجرد الانتهاء من الخط سيتم تحويل خط الـ٦٦ القديم إلى خط ٢٠ لكونه يمر داخل هذه القرى لتبقى بعدها مسألة المحولات والأمراس إضافة إلى تزويد محطة تحويل الميادين بمحولة ٣٠ ميغا، منطقة معدان عتيق تحتاج إلى أكثر من ١٥ محولة مبيناً أن تركيب طاقة شمسية لعمل بعض محطات المياه من اختصاص المؤسسة العامة لمياه الشرب.

وكان مجلس المحافظة قد بدأ جلسته بإعادة انتخاب أمين سر المجلس والمراقبين واستعرض المجلس قرارات المكتب التنفيذي الصادرة بين الدورتين وردود الدوائر على مقترحات السادة أعضاء المجلس كما تمت مناقشة التقارير حول سير العمل في كل من مجلس مدينة دير الزور ومديرية الخدمات الفنية والمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركة العامة لكهرباء دير الزور والشركة السورية للاتصالات.

وتركزت طروحات الأعضاء حول زيادة ساعات ضخ المياه في المحطات العاملة على الديزل وربط المحطات العاملة على الكهرباء بخطوط التغذية المستمرة وتزويد المحطات بمنظومة طاقة شمسية والإسراع في إيصال التغذية الكهربائية إلى المناطق التي لم تصلها في ريفي المحافظة الغربي والشرقي ودعم المحافظة بالمحولات الكهربائية.